سفير عُمان لـ«أخبار الخليج»:

نتطلع إلى تحويل اتفاقيات التعاون مع البحرين إلى مشـــروعات مشتركة يلمس المواطن أثرها

262.2 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين البلدين في الأشـهر التسـعة الأولى من 2026

حوار: عبدالمجيد حاجي
تصوير - حسن حاجي

من روابط نسـجتها التجـارة والملاحة عبر قرون إلى فرص استثمارية تمتد من تمويل التجارة إلى الصناعة والخدمات اللوجسـتية، رسم سفير سـلطنة عُمان لـدى مملكة البحريـن فيصل بن حارب بن حمد البوسـعيدي في حوار مع «أخبار الخليج» ملامح المرحلة المقبلة من العلاقات بين البلدين. وأكد أن الخطوة النوعية تكمن في تحويل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى مشروعات مشتركة يقودها القطاع الخاص ويجـد المواطن أثرها في فرص العمل والاستثمار.

وأشار السـفير إلى أن زيارة جلالة الملك حمد بن عيسـى آل خليفة المعظم لسـلطنة عُمان في يناير 2025 أرسـت قاعدة لهذه المرحلة بتوقيع 25 اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجًا تنفيذيًا. ولفت إلى أن حجم التبادل التجـاري بلغ 262.2 مليون دولار حتى نهاية سبتمبر 2026، فيما تتيح خبرات البحرين المالية وإمكانات الموانئ العُمانية فرصًا لتمويـل التجارة وتطوير سلاسـل الإمداد ودعم الصناعات الموجهة للتصدير. وتناول الحوار كذلك فرص التعاون في الأمن الغذائي والتبادل الثقافي والشـبابي وأهمية التنسيق الخليجي لحماية أمن الملاحة البحرية.

سـعادة السـفير، ما الذي يمنـح العلاقات البحرينيـة العُمانية خصوصيتهـا داخل البيت الخليجي؟ وما أبرز موقف أو تجربة عايشـتموها خلال عملكم فـي المنامة تعكس عمق هذه العلاقة بعيدًا عن المجاملات الدبلوماسية؟



إن مـا يمنح العلاقـات بين سـلطنة عُمان ومملكـة البحرين خصوصيتهـا داخل البيت الخليجـي هو أنهـا علاقات تتجـاوز الأطر السياسية والدبلوماسية التقليدية، وتستند إلى إرث تاريخي وحضاري مشترك، وروابط أخوية واجتماعية وإنسانية عميقة امتدت عبر الأجيال، وأسـهمت في بناء جسـور راسخة من الثقة والمودة والتفاهم بين الشعبين الشقيقين.

خبـــرات البحريـــن المالية وموانـــئ عُمان تفتح المجـــال أمام شـــراكات تصل إلى أســـواق جديدة



وتتميز هـذه العلاقات بأنها قامت على التواصـل الطبيعي والمباشـر بين أبناء البلدين، مـن خلال التجارة والملاحة البحرية والتبـادل الثقافي والروابط الاجتماعية، قبل أن تتطور إلى علاقات مؤسسية متكاملة تحظى اليوم برعايـة واهتمام كريميـن من قيادتي البلدين الحكيمتين.

ومن خلال عملي في مملكة البحرين الشـقيقة، ألمس باسـتمرار مشاعر المحبة والتقدير التي يكنّها الأشـقاء البحرينيون لسلطنة عُمان، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وهو ما يتجلى في مختلف المناسبات واللقاءات والتواصـل اليومي مع المؤسسـات والأفراد.

ولعل ما يميز تجربتي في المنامة هو هـذا الشـعور الصـادق بالقرب والألفـة، والتعامل مع أبناء سـلطنة عُمان باعتبارهم أشـقاء بين أهلهم، إلى جانب ما نلمسـه من تعاون واهتمام من الجهـات البحرينية فـي مختلف الموضوعـات التي تتطلب التنسـيق والمتابعة.

ونحن نعتز بهـذه الروح الأخوية التـي تجعـل العلاقـات العُمانيـة البحرينية نموذجًا متميزًا للعلاقات بين الدول الشـقيقة، ونرى أن مسؤوليتنا تتمثـل في المحافظة علـى هذا الإرث وتعزيزه، وتحويل ما يتمتع به البلدان من روابط تاريخية وإنسانية إلى مزيد من التعـاون والشـراكات التي تعود بالنفع على الشعبين.

في ظل مـا تحظى به العلاقات من اهتمام جلالة الملك حمد بن عيسـى آل خليفة المعظم وأخيه جلالة السـلطان هيثم بـن طارق المعظـم، ما الخطوة النوعية التي ترون أنها ستنقل التعاون إلى مرحلة جديدة؟ وما الذي يلمسـه المواطن فـي البلدين مـن نتائج هذا التقارب؟

تحظى العلاقات بين سلطنة عُمان ومملكة البحرين برعاية سامية واهتمام متواصل من حضـرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، وأخيه حضرة صاحـب الجلالة الملك حمد بن عيسـى آل خليفة المعظم، حفظهما الله ورعاهما، وهو ما يشكل الدافع الأساسي لتطوير التعـاون الثنائي والارتقاء به إلى آفاق أكثر شمولًا وتكاملًا.

وأرى أن الخطـوة النوعيـة التي يمكـن أن تنقل العلاقـات إلى مرحلة جديدة تتمثل فـي التركيز على تحويل الاتفاقيـات ومذكـرات التفاهـم إلى مشـروعات اقتصادية واسـتثمارية مشـتركة ذات أثر مباشـر، مع إعطاء دور أكبـر للقطاع الخـاص في قيادة هذه الشراكات والاستفادة من المقومات التنافسية التي يتمتع بها البلدان.

وقد شكلت الزيارة التاريخية التي قـام بها جلالة الملك حمد بن عيسـى آل خليفـة المعظم لسـلطنة عُمان في يناير 2025، وما نتج عنها من توقيع 25 اتفاقية ومذكرة تفاهـم وبرنامجا تنفيذيا، قاعـدة مهمة للانتقال إلى هذه المرحلـة، وخصوصًا فـي قطاعات الاسـتثمار والصناعة والأمن الغذائي والطاقة والتعليم والسياحة.

ولا شـك أن المواطـن العُمانـي والبحريني يمثلان الغاية الأساسية من هذا التعاون، ولذلك فإننا نتطلع إلى أن تنعكس الشراكة المتنامية بين البلدين على توفير فرص العمل والاسـتثمار، وتوسـيع الخيـارات التجاريـة والسياحية، وتعزيز التعاون التعليمي والصحي، وتسهيل التواصل والتبادل بين المؤسسات والأفراد.

ونؤمن بأن نجاح العلاقات الثنائية لا يقاس بعـدد الاتفاقيـات الموقعة فحسب، وإنما بما تحدثه من أثر إيجابي فـي حياة المواطنين، ومـا تتيحه من فرص جديدة للأجيال المقبلة.

يجمـع البحرين وعُمـان تاريخ بحـري وتجـاري عريـق وروابط اجتماعية وثقافيـة متجذرة، فأي هذه العوامل المشـتركة لم نسـتثمره بما يكفي حتى اليوم؟ وكيف يمكن تحويله إلى مشـروعات اقتصاديـة وثقافية تخاطب الأجيال الجديدة؟

تمتلـك سـلطنة عُمـان ومملكة البحرين رصيدًا تاريخيًـا وحضاريًا غنيًا، تشـكل عبر قرون من التواصل البحري والتجاري والثقافي، وأسـهم في ترسيخ علاقات إنسانية واجتماعية عميقة بين الشعبين الشقيقين.

وأعتقد أن الإرث البحري والتجاري المشـترك يمثل أحد المجالات التي لا تـزال تحمل فرصًا واسـعة لمزيد من الاستثمار والتطوير، وخصوصًا أن كلا البلدين ارتبط تاريخيًا بحركة الملاحة والتجارة البحرية، وكان لهما دور مهم في التواصل الحضاري والتجاري بين منطقة الخليج ومختلف مناطق العالم.

ومـن الممكن الاسـتفادة من هذا الإرث في تطوير مسـارات سـياحية وثقافية مشـتركة، تشـمل المتاحف والمواقع التراثية والأسواق التقليدية والموانئ التاريخيـة، إلى جانب إقامة معارض وبرامج ثقافية تسلط الضوء علـى تاريـخ العلاقات بيـن البلدين وإسهاماتهما الحضارية.

كما نرى أهميـة توظيف التقنيات الحديثـة والمنصات الرقمية في تقديم هذا المـوروث بصورة مبتكرة تخاطب الشباب، وتشـجعهم على استكشاف الجوانب المشـتركة في تاريخ البلدين وثقافتهما.

وفي الجانب الاقتصـادي، يمكن الاسـتفادة من الخبرات التاريخية في التجـارة والملاحة لتطوير شـراكات حديثـة فـي الخدمات اللوجسـتية والنقل البحـري والصناعات المرتبطة بالاقتصـاد البحري، بمـا يربط بين الإرث التاريخـي والفرص الاقتصادية المعاصرة.

إن الحفـاظ على هـذا التراث لا ينبغي أن يقتصر على توثيقه والاحتفاء به، بـل يتطلب تحويلـه إلى مبادرات ثقافية وتعليمية وسياحية واقتصادية مستدامة، تسـهم في تعزيز التواصل بين الأجيال وترسيخ الهوية الخليجية المشتركة.

بصراحة، هل يوازي حجم التبادل التجاري والاسـتثمار بين البلدين قوة علاقاتهما السياسية والتاريخية؟ وإذا كانـت هناك فجوة، فما أسـبابها، وما أبرز عائق يحتاج المستثمر البحريني والعُماني إلى إزالته؟

لا شـك أن العلاقات السياسـية والتاريخية بين سـلطنة عُمان ومملكة البحرين وصلت إلى مستويات متقدمة مـن التفاهـم والتنسـيق، وتحظى بخصوصيـة كبيرة، إلا أننـا نرى أن الإمكانات الاقتصادية والاسـتثمارية المتاحـة لا تزال تتيح مجالًا واسـعًا لتحقيق مسـتويات أكبر من التعاون والتكامل بين البلدين.

ولا يعنـي ذلـك التقليل من حجم مـا تحقـق، فالعلاقـات التجاريـة والاستثمارية تشـهد تطورًا مستمرًا، حيث بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفتـرة من 1 يناير وحتى نهاية سبتمبر 2026 نحو262.2 مليون دولار.

وتعكـس هذه المؤشـرات وجود قاعـدة اقتصادية مهمة يمكـن البناء عليهـا، إلا أن طموحاتنا تتجاوز ذلك، وخصوصًا في ظل الفرص الواعدة التي توفرها الأسواق والمناطق الاقتصادية والموانـئ والقطاعـات الصناعيـة والخدمية في البلدين.

وأرى أن أحد أبرز التحديات يتمثل في الحاجة إلى تعزيز التعريف المتبادل بالفرص الاستثمارية المتاحة، وتسهيل التواصل المباشـر بين المسـتثمرين والجهات المعنيـة، إلى جانب تطوير قنـوات عملية تسـاعد علـى تحويل الفـرص الاقتصادية إلى مشـروعات مشتركة.

ولذلك فإن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز علـى تعزيز الشـراكات بين مؤسـسـات القطاع الخـاص، وتنظيم اللقـاءات الاقتصاديـة المتخصصة، وتبـادل المعلومـات والخبـرات، والاستفادة من التسـهيلات والحوافز الاستثمارية التي يوفرها البلدان.

ونحن ننظر إلى التكامل الاقتصادي باعتباره أحد أهم المسارات المستقبلية للعلاقات العُمانية البحرينية، ونتطلع إلى أن يواكـب مسـتوى التعـاون الاقتصادي والاستثماري عمق العلاقات التاريخية والسياسـية بيـن البلدين الشقيقين.

عند تقييم اتفاقيـات التعاون بين البلدين، أيها أحدث أثرًا عمليًا واضحًا، وأي المجالات ما زال يحتاج إلى تسريع التنفيذ؟ وهل يمكن أن تكشفوا لـ«أخبار الخليج» عن مشـروع مشترك مرتقب وجدوله الزمني؟

شـهدت العلاقـات العُمانيـة البحرينيـة خلال السـنوات الماضية تطـورًا مهمًا فـي الأطر المؤسسـية المنظمة للتعاون الثنائي، وقد شـكلت الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذيـة التي جـرى توقيعها خلال زيارة جلالة الملك حمد بن عيسـى آل خليفة المعظم لسلطنة عُمان في يناير 2025 محطة بارزة في هذا المسار.

وقد شملت هذه الاتفاقيات مجالات حيوية ومتنوعة، من بينها الاسـتثمار والتجارة والصناعـة والأمن الغذائي والطاقة المتجـددة والتعليم والصحة والإعلام والثقافـة، بما يعكس الرؤية المشتركة لتطوير العلاقات في مختلف القطاعات.

ومن أبرز المخرجات التي نرى أنها تحمل أهمية اسـتراتيجية، التفاهمات المتعلقة بتعزيز التعاون الاستثماري بين جهاز الاسـتثمار العُماني وشركة ممتلكات البحرين القابضة، والتعاون فـي مجـال المناطـق الاقتصاديـة والصناعية، والأمن الغذائي، إلى جانب تأسيس الشـركة العُمانية البحرينية للاسـتثمار، التي تمثل إطـارًا واعدًا لتوسـيع الشـراكات بين مؤسسات القطاع الخاص.

وفيما يتعلـق بالمجـالات التي تحتـاج إلى تسـريع التنفيـذ، فإننا نرى أهمية التركيز على المشـروعات الاقتصاديـة والاسـتثمارية القابلة للتطبيـق، وخصوصًا فـي القطاعات التـي تتمتع فيها السـلطنة والمملكة بمزايا تنافسية متكاملة، مثل الصناعة والخدمات اللوجسـتية والسـياحة والأمن الغذائي والتكنولوجيا.

أما بشأن المشـروعات المشتركة المرتقبة وجداولها الزمنية، فإن إعلانها يرتبط باستكمال الدراسات والإجراءات اللازمة واعتمادها من الجهات المعنية في البلدين.

وما يمكـن تأكيده هـو أن هناك اهتمامًـا مشـتركًا بمواصلـة تطوير التعـاون الاقتصادي والاسـتثماري، وأننا نتطلـع إلى أن تشـهد المرحلة المقبلة مزيدًا من المبـادرات العملية التـي تعكس النتائـج الإيجابية لهذه الشراكة وتحقق المصالح المتبادلة.

كيـف يمكن الجمع بيـن إمكانات البحرين في الخدمات المالية وخبرات عُمان في الموانئ والخدمات اللوجستية لإقامة مشـروعات تسـتهدف أسواقًا خارج البلدين؟ وأين تـرون الفرصة الأقـرب للتحـول إلى شـراكة فعلية يقودها القطاع الخاص؟

تمتلـك سـلطنة عُمـان ومملكة البحرين مقومـات اقتصادية متكاملة تتيـح فرصًا واعدة لتطوير شـراكات اسـتراتيجية لا تقتصر على السوقين المحليتيـن، وإنما تمتد إلى الأسـواق الإقليمية والعالمية.

فمملكة البحريـن تتمتع بخبرات متقدمة فـي قطاع الخدمـات المالية والمصرفيـة والتكنولوجيـا المالية، إلى جانب بيئـة أعمال جاذبة، في حين تمتلك سـلطنة عُمان بنية أساسـية متطـورة فـي الموانـئ والمناطق الاقتصاديـة الخاصة والمناطق الحرة والخدمـات اللوجسـتية، فضلًا عن موقعها الجغرافي الاستراتيجي المطل على خطوط الملاحة والتجارة الدولية.

ومن هنـا، فإن الجمـع بين هذه المقومات يمكن أن يشكل أساسًا لإقامة مشروعات مشتركة في مجالات تمويل التجارة وسلاسـل الإمداد والخدمات اللوجسـتية والصناعات الموجهة إلى التصديـر، بما يعزز قدرة الشـركات في البلدين على الوصول إلى أسـواق جديدة.

وأرى أن إحدى الفـرص الواعدة تتمثـل فـي تطويـر شـراكات بين المؤسسـات الماليـة البحرينيـة والشـركات الصناعية واللوجسـتية العاملـة فـي المناطـق الاقتصادية والموانـئ العُمانيـة، لتوفير حلول تمويلية واسـتثمارية تدعـم عمليات التصنيـع والتخزين والنقـل وإعادة التصدير.

كما يمكن توسيع التعاون في مجال الخدمات الرقميـة المرتبطة بالتجارة الدوليـة، وتطويـر الحلـول التقنية والمالية التي تسـهم فـي رفع كفاءة العمليات التجاريـة وتقليل التكاليف وتعزيز التنافسية.

ونؤمن بـأن القطاع الخاص يمثل المحرك الأساسي لتحويل هذه الفرص إلى مشـروعات فعلية، فيما يتمثل دور الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية في توفير البيئة المناسـبة، وتسهيل التواصـل، وتعزيز الأطـر التنظيمية والاستثمارية الداعمة.

ونتطلـع إلى أن تصبح الشـراكة الاقتصاديـة بيـن البلديـن نموذجًا للتكامل القائم على الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة، بما يعزز الحضور الاقتصـادي للبلديـن في الأسـواق العالمية.

كيف يمكن للبحريـن وعُمان بناء شـراكة في الأمن الغذائي، وخصوصًا فـي الثـروة السـمكية والزراعـة والصناعات الغذائية؟ وهل هناك فرص لإقامة مشروعات مشـتركة تسهم في تأمين الإمدادات واستقرار الأسعار في البلدين؟

يمثل الأمـن الغذائي أحد المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية لدى سلطنة عُمـان ومملكة البحريـن، وخصوصًا في ظل التحديـات العالمية المرتبطة بسلاسـل الإمداد وتقلبات الأسـواق والتغيـرات المناخية، وما تفرضه من أهمية تعزيز التعاون الإقليمي لضمان استدامة الإمدادات الغذائية واستقرارها.

وتتمتع سـلطنة عُمـان بمقومات طبيعية واقتصادية مهمة في قطاعات الثروة السـمكية والزراعـة والإنتاج الحيواني والصناعـات الغذائية، إلى جانب ما توفـره المناطق الاقتصادية والموانـئ مـن إمكانـات لتطويـر مشروعات الإنتاج والتصنيع والتخزين والتصدير.

وفي المقابل، تمتلك مملكة البحرين خبرات استثمارية وتجارية وصناعية يمكن الاستفادة منها في تطوير شراكات نوعية في هذه المجالات، وبما يسهم في تحقيق التكامل بين الموارد والإمكانات المتاحة في البلدين.

وقد شـكل توقيع مذكرة التفاهم في مجال الإنتـاج والتنمية الزراعية والحيوانية والأمن الغذائي، إلى جانب مذكرة التفاهـم بين شـركة «نتاج» العُمانية ونظيرتها البحرينية، خطوة مهمة نحـو تعزيز التعـاون في هذا القطاع الحيوي.

ونـرى أن هنـاك فرصًـا واعدة لإقامة مشروعات مشـتركة في مجال الاستزراع السمكي وتصنيع المنتجات البحرية وتعبئتهـا وتصديرها، فضلًا عن الاسـتثمار في الصناعات الغذائية ومرافـق التخزين المبـرد والخدمات اللوجسـتية المرتبطـة بالإمـدادات الغذائية.

كمـا يمكـن تعزيز التعـاون في مجـالات التقنيات الزراعيـة الحديثة والإنتـاج الغذائي المسـتدام وتبادل الخبرات والبحوث، بما يسهم في رفع كفـاءة الإنتاج وتحسـين القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

ولا شـك أن تطوير هذه الشراكات يمكـن أن يسـهم في تنويـع مصادر الإمـدادات الغذائيـة، وتعزيز مرونة سلاسـل التوريـد، والحد مـن تأثير التقلبات الخارجية على الأسـواق، بما يخـدم المصالـح الاقتصادية والأمن الغذائي للبلدين الشقيقين.

في ظل التوتـرات الإقليمية، كيف يمكن للبحرين وعُمان تعزيز التنسيق بينهما لدعم الحوار وحماية أمن الخليج والملاحـة والتجـارة؟ وكيف يمكن توظيف علاقات كل منهما لخدمة موقف خليجي أكثر تأثيرًا؟

تنطلق سـلطنة عُمان في موقفها تجاه القضايـا الإقليمية مـن ثوابت سياستها الخارجية القائمة على الحوار والدبلوماسية وحسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وإيمانها بأن الأمن والاستقرار الإقليميين يمثلان مسـؤولية مشتركة تتطلب تعاون جميع الأطراف.

ولا شـك أن التوترات والتطورات العسكرية التي شهدتها المنطقة خلال العام الجاري أكدت مجددًا أهمية تعزيز التنسـيق والتضامن بين دول مجلس التعاون، والعمل المشترك على حماية أمنها واسـتقرارها وسيادتها وسلامة أراضيها.

وقد أكدت سـلطنة عُمان رفضها وإدانتهـا للاعتداءات التي اسـتهدفت مملكة البحرين ودول مجلس التعاون، وتضامنهـا مـع الدول الشـقيقة في الإجراءات التـي تتخذها للحفاظ على أمنها واسـتقرارها وحماية مواطنيها والمقيمين على أراضيها.

ونـرى أن العلاقـات العُمانيـة البحرينيـة، بمـا تتميز بـه من ثقة متبادلة وتفاهم سياسي، توفر أرضية مهمـة لتعزيز التشـاور والتنسـيق بشأن القضايا الإقليمية، ودعم الجهود الخليجيـة الرامية إلى خفض التصعيد وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.

كمـا يمثل أمن الملاحـة البحرية والتجـارة الدولية أولوية مشـتركة، نظرًا الى ما تتمتع بـه منطقة الخليج من موقع استراتيجي وأهمية محورية لحركـة التجـارة وإمـدادات الطاقة العالمية.

ومن هذا المنطلق، تؤكد سـلطنة عُمان أهميـة ضمان حريـة الملاحة البحرية وسـلامتها، واحتـرام أحكام القانون الدولي، وتجنب أي ممارسات من شـأنها تهديد أمن الممرات البحرية أو التأثير في حركة التجارة الدولية.

ونؤمـن بـأن تنـوع العلاقات الدبلوماسـية التـي تتمتـع بها دول مجلس التعاون يمثل مصدر قوة للعمل الخليجي المشـترك، ويمكن الاستفادة منه في تعزيز مسـارات الحوار وبناء التفاهمات، ودعـم المواقف الخليجية الموحدة بمـا يحفظ مصالـح الدول الأعضاء ويعـزز الأمن والاسـتقرار الإقليمي.

كما أن تعزيز التنسـيق السياسي والأمني والاقتصادي بين دول المجلس، إلى جانـب مواصلة جهود الوسـاطة والحوار، من شأنه أن يسهم في ترسيخ دور مجلس التعـاون بوصفه ركيزة أساسية للأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

على صعيد التواصل الشـعبي، ما الذي ينقصنا لزيادة السياحة المتبادلة والتعـاون بين الشـباب والجامعات والمؤسسـات الإعلامية؟ ولو اخترتم مبادرة واحدة تتركـون بها بصمة في العلاقـات البحرينيـة العُمانية خلال عملكم سـفيرًا، فما هي، ومتى يمكن أن ترى النور؟

إن العلاقـات بين سـلطنة عُمان ومملكة البحرين تتميز بعمقها الشعبي والإنسـاني، وهـو ما يجعـل تعزيز التواصـل بين أبنـاء البلدين أحد أهم الجوانب التي نوليهـا اهتمامًا خاصًا، باعتبـار أن العلاقات بين الشـعوب تشكل الأساس المتين لاستدامة التعاون وتطوره عبر الأجيال.

ونـرى أن هناك فرصًا واسـعة لتعزيز التعاون في مجالات السـياحة والتعليم والثقافـة والإعلام والتبادل الشـبابي، مـن خلال تطويـر برامج ومبادرات مشـتركة تسـهم في زيادة التواصل المباشـر، وتعريف الأجيال الجديدة بما يجمـع البلدين من تاريخ وقيم وموروث حضاري مشترك.

وفي الجانب السياحي، يمكن العمل على تعزيز الترويج المتبادل للمقاصد السـياحية، وتطوير برامج سـياحية مشتركة تسـتفيد من تنوع المقومات الطبيعية والتاريخيـة والثقافية التي يتمتع بها البلدان، إلى جانب تشـجيع مشـاركة المؤسسات السـياحية في المعارض والفعاليات المتخصصة.

أمـا فـي المجاليـن التعليمـي والشـبابي، فإننا نـرى أهمية تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسـات الأكاديميـة، وتشـجيع الزيـارات الطلابية والبرامج البحثية والتدريبية المشـتركة، بما يتيح للشـباب فرصًا أوسع لتبادل المعرفة والخبرات وبناء علاقات ممتدة.

كما يمكن للمؤسسـات الإعلامية والثقافية أن تؤدي دورًا مهمًا في إبراز الجوانب المشـتركة في تاريخ البلدين وحاضرهمـا، والتعريـف بالمنجزات التنموية والفـرص المتاحة، بما يعزز حضور العلاقـات العُمانية البحرينية في الوعي المجتمعي.

وإذا ما تحدثنـا عن مبادرة نطمح إلى أن تترك أثرًا مسـتدامًا، فإنني أرى أن إطـلاق برنامج للتبـادل الثقافي والشبابي بين سـلطنة عُمان ومملكة البحرين يمكـن أن يمثل إضافة نوعية للعلاقـات الثنائية، مـن خلال تنظيم زيـارات متبادلـة ولقاءات شـبابية وبرامـج ثقافية وتعليمية، بمشـاركة الجامعـات والمؤسسـات الثقافيـة والإعلامية في البلدين.

ونتطلع إلى بحـث إمكانية تطوير مثـل هذه المبـادرات بالتنسـيق مع الجهـات المعنيـة، ودراسـة الأطر المناسـبة لتنفيذها خـلال المرحلة المقبلة، بما يضمن استدامتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وأؤمن بأن أعظم ما يمكن أن نتركه من أثر في مسـيرة العلاقات العُمانية البحرينية هو الإسهام في بناء جسور جديدة مـن التواصل بيـن الأجيال، وترسيخ ما يجمع الشعبين الشقيقين من محبة ومودة وتاريخ مشترك، لتظل هذه العلاقات نموذجًا للأخوة والتعاون والتكامل في محيطنا الخليجي.